للتواصل:
email: maglesalomma@alanba.com.kw
Fax: 222 72 830 ـ 222 72 857

اعتبر أن مكافحة الفساد الإداري أول طريق بناء دولة القانون

المنيفي: الإدارة الحكومية المترهلة عقبة كبرى أمام نيل المواطنين حقوقهم

عبدالعزيز المنيفي

انتقد مرشح الدائرة الثالثة عبدالعزيز سعد المنيفي الإدارة الحكومية المترهلة والتي أصبحت عقبة كبرى أمام نيل المواطنين حقوقهم بإنجاز معاملاتهم بيسر وسهولة دون الحاجة إلى تمريرها عبر قنوات غير قانونية.

وقال المنيفي في تصريح صحافي إن الإدارة الحكيمة هي تلك التي تراجع إجراءاتها أولا بأول وتتقبل شكاوى المراجعين وتدرس انتقاداتهم النابعة عن معاناة يعايشونها أثناء تخليص معاملاتهم، وتعمد إلى محاسبة موظفيها وقياس أدائهم ومستوى الإنجاز لكل منهم مقارنة بعدد المعاملات التي يتلقونها في اليوم الواحد أو على مدى شهر كامل، ومن ثم مراجعة الوقت الذي أنجزت به تلك المعاملات مع الوقت الفعلي الذي تحتاجه المعاملة الواحدة في إدارة معينة.

وأضاف أن المواطنين ضجوا من شكوى متكررة تتعلق ببطء الاجراءات، وأصبح من النوادر أن يغفل موظف ما عن إرجاء تخليص المعاملة في وقتها دون أن يمد يده لتسلمها ويسبق يده لسانه بالقول: مرنا بعد أسبوع، وهو ما يدفع كثيرين إلى البحث دوما عن طرق ملتوية في الإدارة التي تشاء الظروف له أن يراجعها لتخليص معاملته اتقاء لتلك الإجراءات البطيئة وقفزا على تسويف إنجازها، حيث تكفل تلك الطرق اختصار الدورة المستندية للمعاملة وتلغي أسبوع الموظف المعتاد.

وقال المنيفي إن الدول التي تنشد راحة مواطنيها اعتمدت تخليص المعاملات الكترونيا دون حاجة المراجعين إلى التواجد بين مكاتب الموظفين والمرور على عشرات منهم لإنجاز المعاملة الواحدة التي تتطلب في الكويت عشرات التوقيعات قبل أن تصبح نافذة، في حين أنها إلكترونيا لا تتطلب إلا دقائق فقط لتمريرها.

وقال المنيفي: يبدو أن موظفي الحكومة يستلذون برؤية معاناة المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى يرون أن سلطاتهم لا تكتمل إلا بتواجد طوابير المراجعين أمام مكاتبهم في مشهد لفظته تماما الدول المتحضرة التي أقرت ميكنة معاملاتها لتوفير وقت مواطنيها وجهدهم.

وأوضح المنيفي أن هذا الأسلوب الفوضوي أوجد نوافذ وأبوابا للإثراء غير المشروع تتلخص في سيادة الرشوة في الأجهزة الحكومية لتمرير معاملات المراجعين حتى وإن كانت مستوفية لجميع الاشتراطات وليست مخالفة للقانون وذلك بتعمد تأخيرها رغبة في لجوء المراجعين إلى قنوات غير شرعية لتخليص تلك المعاملات.

ودعا المنيفي إلى إجراءات حاسمة لمعالجة تلك الأمراض الكفيلة بالقضاء على الدولة إن هي استمرت على وتيرتها الحالية حيث إنها أول أبواب الفساد وأخطره، ومن تلك المعالجات حسبما اقترح المنيفي تعميم إنجاز المعاملات إلكترونيا دون حاجة المراجع إلى الذهاب للإدارة المختصة بنفسه، ومن جهة أخرى الإعلان عن الوقت الذي تستغرقه كل معاملة لإنجازها وتخصيص مكتب لتلقي معاملات المراجعين وإعطاؤهم إيصالات بتسلمها والوقت الذي تستغرقه لإنجازها على ألا يراجع المواطن إلا في ذلك الوقت ليجد معاملاته منجزة أو منحه الحق في مقاضاة من تسبب في تأخيرها إن لم يكن هناك سبب مقنع لتأخيرها للقضاء على الرشوة من جهة ولتخليص المواطنين من الشعور بالحاجة إلى طرق ملتوية لإنجاز معاملاتهم القانونية التي كفل لهم القانون الحق في الحصول عليها أو تمريرها.

محمد عويد: المرأة الكويتية الرقم الصعب في عالم السياسة والآداب والثقافة والفنون والمال

محمد عويد

قال مرشح الدائرة الثانية محمد عويد المطيري إن المرأة الكويتية متفوقة الإرادة وتمتلك الكثير من الثقة التي لم يستطع أحد سلبها منها عكس كل الصور التي حاول البعض تجسيدها لنا، مؤكدا أنها تتمتع بأعلى درجات الرجاحة في العقل والثقافة والعلم والديبلوماسية في التعامل.

وأوضح أنها استطاعت بكل ألمعية واقتدار طوال مسيرتها أن تقدم صورة عملية وواقعية مشرقة وآراء بناءة خاصة عندما دخلت قاعة عبدالله السالم وأثبتت وجودها البرلماني، بل استحقت عن جدارة أن تكون عضوا فاعلا ومؤثرا في البرلمان الكويتي وقد شهد لها الجميع بذلك. وأضاف المطيري ان بعض الاستحقاقات التي حصلت عليها المرأة الكويتية دفعتها وهي متسلحة بذكائها وثقتها بنفسها أن تتمكن من تبوؤ أعلى المراكز في أكثر من اتجاه لتغدو رقما صعبا في عالم السياسة والآداب والثقافة والفنون والمال والعمل، بل أثبتت وجودها بالأفعال لا بالأقوال.

وأشار إلى أن حصول المرأة الكويتية على قيادة أكثر من موقع في شتى مناحي الحياة جاء تقديرا لها ولجهودها ونجاحها المميز واللافت في استمرار تطوير العمل المنوط بها خاصة في مجالات العمل الخيري والتطوعي، منوها بما قامت به في مجال تنمية المجتمع المدني وتشجيع المبادرات التي تهدف إلى التطوير والتقدم.

وقال المطيري إن دعوة المرأة الكويتية الى أن يتحمل القطاع الخاص في البلاد مسؤولياته في ردم فجوات الخلل في المجتمع هي أمر مهم يدل دلالة قاطعة على ذكائها وبعدها ونظرتها المستقبلية، كما أنها نادت ومازالت تنادي بضرورة تطوير النظم التعليمية وإيجاد فرص عمل لجيل الشباب رجالا ونساء.

أكد أن استقرار الدول ونماءها مرهون بالترابط والتلاقي

الفيلكاوي: ضرورة وضع استراتيجيات وخطط عملية لمعالجة أي شوائب تحمل نفساً طائفياً

طاهر الفيلكاوي

قال مرشح الدائرة الثالثة طاهر الفيلكاوي ان الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب الكويتي تعد صمام الأمان لحاضر ومستقبل الوطن وأبنائه، مشيرا الى ان بناء الاوطان وتقدمها لن يتأتى الا من خلال بنية مجتمعية سليمة خالية من النعرات الطائفية البغيضة.

وأوضح الفيلكاوي في تصريح صحافي ان استقرار الدول ونمائها مرهون بمدى الترابط والتلاقي بين ابناء الوطن الواحد على اختلاف اديانهم ومشاربهم، لافتا الى ان اي مساس في وحدة الوطن ونسيجه الاجتماعي من شأنه ان يهدد السلم الأهلي ويدفع الى شرخ مجتمعي صعب ينعكس على بنية الوطن والمجتمع ويمهد الى رسوخ افكار وقناعات تشكل خطرا داهما في قادم الايام.

واعتبر ان المواطنة هي المدخل لتأصيل فكرة الانتماء الى الوطن وان الوحدة الوطنية من الثوابت التي سنعمل على تعزيزها وفق خارطة طريق تكفل الحق لجميع ابناء الوطن والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات والكفاءة دون استثناء، مدفوعة بتوافر وسائل الاعلام والاتصال المسؤولة عن تعزيز التعايش السلمي والشراكة بين مختلف مكونات المجتمع، وتقف سدا منيعا في وجه اي وسيلة من شأنها ان تزرع الفتن والاحقاد بين الشعوب المتآلفة.

وطالب الفيلكاوي في ختام تصريحه الحكومة بوضع استراتيجيات وخطط عملية تهدف الى وضع الاطر الصحيحة لمعالجة بعض الشوائب التي تحمل نفسا طائفيا والتي باتت ظاهرة للعيان لاسيما وان العالم من حولنا بات مهددا اكثر من أي وقت مضى من المحاكات الطائفية البغيضة، معتبرا ان الطائفية هي اقصر الطرق لدمار الاوطان والشعوب.

عمش الطوالة: مستشفى الفروانية مثال صارخ على تردي الأوضاع الصحية

عمش الطوالة

خالد الجفيل

قال مرشح الدائرة الرابعة عمش الطوالة ان نواب مجلس الامة يتحملون مسؤولية عدم اثارة تردي الملف الصحي بشكل جدي، مشيرا الى ان المواطنين يعانون من تهالك المستشفيات ومستوى الرعاية الصحية المنخفض، وتكرار حوادث الاهمال الطبي، وهو ما يعكس ضعف الكوادر الطبية، مضيفا اننا في الدائرة الرابعة نعاني كغيرنا من ابناء الدوائر الاخرى، ومستشفى الفروانية مثال صارخ على الاهمال والمباني المتهالكة والازدحام وعدم توافر الاسرة للمرضى وطول المواعيد وغيرها كثير اما مستشفى الجهراء فيعاني كذلك من الازدحام وبعض المشاكل والقائمة طويلة. وحمل الطوالة المسؤولية على عاتق نواب المنطقة الرابعة الذين تكاسلوا في ايصال صوت المواطنين للوزراء المتعاقبين، متسائلا: الا يستحق المواطن ان يفزع له نوابه في مساءلة الحكومة حول اسباب تردي الاوضاع الصحية وكذلك العمل الجاد لايجاد الحلول بعيدا عن الاثارة الاعلامية والجعجعة الخاوية؟!

وطالب الطوالة برسم خطة حكومية وإشراف نيابي للخروج من التخبط في الملف الصحي رافضا اي تسويف او مبررات في عدم رفع مستوى الخدمات الطبية، مشيرا الى ان المواطن يعاني والشكاوى تزداد من كل شيء حتى من نوعية العلاج والادوية المستخدمة، واوضح الطوالة ان الوقت حان لانشاء مدينة طبية متكاملة لجميع التخصصات، مضيفا ان مئات الملايين تصرف كل عام على العلاج بالخارج لعدم وجود جودة في العلاج في الكويت، مشيرا الى ان انشاء المدينة الطبية سيكون احدى اهم اولوياته اذا وفقه الله في الوصول لقاعة عبدالله السالم، ونوه الطوالة بجهود صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد في مبادرته في انشاء مستشفى جديد في مدينة الجهراء مثمنا حرص سموه على تلبية مطالب المواطنين، مطالبا جميع المسؤولين بالاقتداء به.

فيصل الهاجري: الحفاظ على روابطنا وثوابتنا والتمسك بسنة الرسول ﷺ أهم أهدافي

فيصل الهاجري

قال مرشح الدائرة الثانية فيصل فرحان الهاجري إن اهم أهدافه هي الحفاظ على روابطنا وثوابتنا الاجتماعية التي تتماشى مع عقيدتنا الاسلامية وتعزيز مفهوم الوحدة الوطنية مشيرا إلى أنه يجب الحفاظ على وحدتنا الوطنية والتمسك بسنة نبينا محمد ﷺ ومخافة الله في وطننا والحفاظ على عاداتنا وتقاليدنا ويجب التعاون بين جميع الاطراف للنهوض بالبلد ونبذ الطائفية والقبلية والفئوية وان نتحد من اجل الكويت.

فيصل الرشيدي: تعديل قانون المطبوعات والنشر وتعديل الدوائر الانتخابية واستقلال القضاء أهم ما يميز برنامجي الانتخابي

فيصل الرشيدي

قال مرشح الدائرة الرابعة المحامي فيصل صقر الرشيدي ان الاصلاح السياسي يبدأ من الشعب على اعتبار انه هو من يقرر من يمثله داخل قاعة عبدالله السالم إن كان الشخص القادر على حمل الأمانة والعمل البرلماني من تشريع ورقابة بذمة وضمير أو الشخص الصامت والانبطاحي الذي سيكون عثرة في طريق الاصلاح السياسي المنشود، مشددا على ضرورة المشاركة البرلمانية من كل أبناء الكويت لكي لا يكون المجلس أداة بيد أشخاص غير أكفاء.

وأضاف الرشيدي في ندوة جماهيرية بعنوان «دور الشعب في الإصلاح السياسي» امس الأول: لن أقول ما قاله الأولون ان برنامجي الانتخابي هو القضية الصحية والتعليمية والسكانية والتوظيف لأن هذه القضايا هي مسلمات وحق أصيل لكل مواطن ولا يمكن لا للحكومة ولا لأي نائب ان يزايد عليها أو يتوانى في حلها. متعهدا بأن تكون هذه القضايا هي نهج عمل وقضية مبدئية يسعى لحلها للتخفيف من معاناة المواطن. وبين الرشيدي ان برنامجه الانتخابي يتكون من العديد من النقاط، مشيرا إلى ان هذه الندوة لن تكون كافية لذكر كل برنامجه الانتخابي ولكنه سيذكر أبرزها، أولا: تعديل قانون المطبوعات والنشر رقم 3 لسنة 2006 لأن هذا القانون أعاق حرية الاعلام بشكل كبير وخير دليل على ذلك إغلاق ثلاث صحف وهي الوطن وعالم اليوم والشاهد ولذلك يجب إلغاء هذا القانون لكسر القيود عن الاعلام، ثانيا: ضرورة تعديل الدوائر الانتخابية والأصوات لأن الدوائر الانتخابية الحالية لا توجد بها عدالة ومساواة من حيث عدد الناخبين وعدد أعضاء مجلس الأمة، مشيرا إلى ان التمايز بين الدوائر يصل في بعض الأحيان إلى 200٪ وهذا غير مقبول، إضافة إلى ضرورة تعديل الصوت الواحد لأنه جزأ العائلات وجزأ الكويت كاملة، مبديا رغبته بأن يكون هناك صوتان للناخب بدل الصوت الواحد، مؤكدا ان هذا الأمر سيكون أولوية بالنسبة له.

وتابع الرشيدي، ثالثا: ضرورة استقلال القضاء ماليا وإداريا، مؤكدا ان الوضع الآن مخالف للدستور بالمادة 50 التي تنص على فصل السلطات فيما بينها، مستغربا ان تكون السلطة القضائية تابعة ماليا وإداريا لوزير العدل فهذا يعني أن السلطة فيها خلل وهو خلل دستوري، رابعا: تشكيل لجنة تحقيق للبحث في نتائج انتخابات مجلس الأمة للمجلس الحالي والمجلس المبطل الثاني وذلك بسبب كثرة الحديث عن هذه الانتخابات وعدم معرفة أحد مدى صحة الانتخابات، خصوصا ان هناك أناسا شككوا في النتائج والحكومة ولجنة الانتخابات لم تبين ولم تفند.

ولفت إلى ضرورة توحيد الدعوة العمومية بحيث تضم التحقيقات للنيابة، مبينا أن الكويت الدولة الوحيدة التي توجد بها دعوتين عموميتين ففي كل الدول توجد دعوة عمومية واحدة وذلك بضم المحققين للنيابة العامة لإبعاد الحرج عنهم وعن رجال الداخلية، إضافة إلى ضم الادلة الجنائية إلى وزارة العدل على اعتبار انها ضلع مكمل لوزارة العدل ووجودها مع وزارة الداخلية هو خطأ، مبينا انه سيطالب بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والمادة التي تنص على مشاركة الحكومة في اختيار رئيس مجلس الأمة ونائبه وأمين السر واللجان البرلمانية، مؤكدا ان هذا غير مقبول. إضافة إلى أنه سيطالب بإلغاء كلمة ممتنع من اللائحة الداخلية في مجلس الامة، لأن النائب اختير باسم الشعب ليكون له رأي وليبين وجهة نظره إما موافقا وإما رافضا بعيدا عن الرمادية التي مل منها الشعب والتي تدل دلالة ضمنية على انه مع الحكومة.

وأكد الرشيدي على ضرورة زيادة الرواتب غير المشمولة بالكوادر والزيادة المالية، لافتا إلى ان هناك وظائف حكومة لا يوجد فيها كوادر أو زيادات ومن حقهم ان يكون لهم ما لغيرهم، ومشددا على رفضه أن تبقى تقارير ديوان المحاسبة سرية كما يحصل حاليا بحيث يجب أن يتم عرضها على الجمهور وتنشر في الجريدة الرسمية.

قال إن الشعب الكويتي لا يريد حكومة ردود أفعال

خالد العنزي: استغلال الفوائض المالية في إقامة مشاريع تنموية حقيقية

خالد العنزي

اكد مرشح الدائرة الثانية خالد زبن العنزي على ضرورة وقف الهدر في المال العام، واستغلال الفوائض المالية في إقامة مشاريع تنموية حقيقية، والاعتماد عليها في تأمين موارد اضافية للدخل، لافتا الى أن التنمية الحقيقية يجب ان تبدأ بتنمية الشباب وصقل قدراتهم وتأهيلهم لإدارة المشاريع، ليكون العنصر الوطني هو رائد التنمية بدلا من الاعتماد على الوافدين.

وأوضح ان المهم توفير الكليات التي تشمل جميع التخصصات حتى يتسنى للشباب الابداع في التخصصات التي تناسب طموحاتهم، بدلا من الوضع الحالي القائم على اجبار الطلبة على تخصصات بعينها بحجة القدرة الاستيعابية للكليات، مشيرا الى ان التخصصات الحالية لا تتناسب اطلاقا مع متطلبات الشباب ومقتضيات التنمية المستقبلية، مؤكدا على ضرورة توفير الكليات الفنية والصناعية والتكنولوجية من اجل اعداد الكوادر الوطنية التي تنهض بالمصانع والمشاريع التي نتطلع الى اقامتها في المستقبل القريب.

وطالب العنزي بالعمل من الآن على إنشاء المصانع في البلد واعداد الكوادر والمخرجات الوطنية التي تشغل هذه المصانع حتى نحصل على اكتفاء ذاتي في المواد الاستهلاكية ومواد البناء والمواد الصناعية التي اصبحنا نستوردها من دول الخليج، وإنشاء المشاريع التي تضمن خلق فرص عمل لما يقارب 50 ألف شاب يعانون من البطالة حاليا، بالإضافة إلى الأعداد المتوقع أن تنضم إليهم في الفترة المقبلة.

وتابع: لا نريد ان تكون حكومتنا حكومة ردود أفعال، بل نريد ان تكون صاحبة مبادرة، وتحمل خطة تنموية حقيقية مبنية على رؤية واضحة وبرنامج عمل قابل للتنفيذ خلال فترة محددة، وليست كالخطط السابقة التي كانت مجرد أرقام او تسويق لحلم وكلام إنشائي غير مدعم بالارقام وميزانية ومشاريع محددة.

وتمنى ان يخرج متحدث باسم الحكومة ويواجه الناس بخطط الحكومة ومشاريعها وان تطرح هذه المشاريع بشفافية على الشعب، وعندها سترى الحكومة كيف يحاسب الشعب اي نائب يقف ضد هذه الخطة اذا كانت فعلا تصب في صالح البلد، داعيا الحكومة الى عدم التذرع بان التأزيم هو الذي يعطل المشاريع، وان تتحلى بروح المواجهة في التصدي للاستجوابات، والاعتماد على الشعب في اسقاط كل من يضع العصا في دولاب التنمية، مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة احترام الادوات الدستورية والرقابية لأعضاء المؤسسة التشريعية من قبل الجانبين الحكومي والنيابي، وترشيد استخدام هذه الأدوات بما يحقق المصلحة العامة.

وأوضح العنزي ان على الحكومة فتح المجال للاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر حتى نشجع المستثمرين على ان يأتونا بمشاريع تنموية كبيرة عبر عقود يتم من خلالها الاشتراط عليهم بتدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها وتشغيلها، وبذلك نكون استفدنا من المستثمر الاجنبي وبعد انتهاء مدة العقد تكون لدينا مصانع ومشاريع ضخمة وكوادر وطنية قادرة على ادارتها وتأهيل الاجيال القادمة لإدارتها وتطويرها ايضا.